الانتخابات الاميركية محتدمة ، مما سيشكل عوامل ضاغطة على اسرائيل » (معاريف ، ٢ / ١٢ / ٧٥) . ويعتقد البعض ان تصلب اسرائيل هو افضل ضمانة لدعم الولايات المتحدة لها ، لانه « ... فقط عندما نتمسك برأينا بشدة ، وعندما ترى الولايات المتحدة ان شعب اسرائيل صامد في المعركة السياسية ، ستمدنا عندها بـ « جسر جوي » على الصعيد السياسي ايضا » (موشي زاك ـ معاريف ، ٢ / ١٢ / ٧٥) .

وفي الوقت نفسه ، هناك من يعتقد ان التصلب وحده لا يكفي . « هناك فراغ في الشرق الاوسط ، ويجب ان نملأه . علينا أن نقدم افكارا ووثائق ، مثل وثيقة ساوندرز ووثيقة بروكنكز ... لا يكفي ان ننتظر ساكنين حتى تمر السنوات السبع العجاف » (يوئيل ماركوس ـ هارتس ، ٢٦ / ١٢ / ٧٥) . وهذا يعني ان اسرائيل تحاول كسب الوقت عن طريق المناورات الدبلوماسية . وعلى سبيل المثال ، طلبت اسرائيل مؤخرا من الولايات المتحدة ان تطلب الى كل دولة عربية ان تقدم تعريفها لانهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل . وتسعى اسرائيل من وراء هذا ، على ما يبدو ، الى كسب الوقت ـ موهمة العالم انها تفكر بالسلام ـ لكي تستمر في اللف والدوران حول القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع في الشرق الاوسط ، مع المحافظة على دور الولايات المتحدة التي ترتدي ثوب الوسيط لصنع السلام في المنطقة .

يوسف حمدان

[٢]

حكومة اسرائيل تقر ميزانية مخفضة للسنة المالية المقبلة

قدم وزير المالية الاسرائيلي يهوشواع رابينوفيتش الى الكنيست ، قبل اسبوعين ، مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٧٦ / ٧٧ التي تبدأ في اول نيسان المقبل . ويبلغ حجم الميزانية المقترحة ٨٥٫٢ مليار ليرة اسرائيلية ، وتحتل نفقات الامن الجزء الاكبر منها ، اذ خصص لها مبلغ ٣٤٫٣ مليار ليرة . اما اهم بنود الانفاق الاخرى في الميزانية فهي : تسديد الديون ـ ١٨ مليار ليرة ، الاسكان ـ ٣٫٢ مليار ليرة ، السلطات المحلية ـ ٢٫٧ مليار ليرة ، التأمين الوطني ـ ٢ مليار ليرة ، التعليم ـ ١٫٣ مليار ليرة ، الخدمات الصحية ـ مليار ليرة ، الشؤون الاجتماعية ـ ٦٥٠ مليون ليرة . كذلك خصص للمساعدات التي تمنحها الحكومة لمنع ارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية الاساسية مبلغ ١٫٨ مليار ليرة . واعتمد مبلغ ثلاثة مليارات ليرة لتشجيع الصادرات (هآرتس ، ١٥ / ١٢ / ٧٥) .

وكانت الحكومة الاسرائيلية قد صادقت قبل اكثر من شهرين على مشروع للميزانية يبلغ ٨٤٫٢٥ مليار ليرة ، وذلك بعد تسوية الخلاف مع بعض الوزراء المعارضين ، خاصة وزير الدفاع ، وبين وزير المالية ، حول المبالغ المقترحة لكل وزارة (هآرتس ، ٢٩ / ١٢ / ٧٥) . الا انها عادت واضافت نحو مليار ليرة اخرى الى هذا المبلغ ، وذلك بواسطة رفع نسبة الضرائب